مائة عام
من السياسات النفطية
في العراق

دار ومكتبة الرواق

مائة عام من السياسات النفطية في العراق

ريـــم فيصـــل جـــرجيـــس

تدقيق لغوي : الدكتور ضياء حسين

REWAQ BAGHDAD
center for publicy policy
dar@rewaqbaghdad.org
www.rewaqbaghdad.org
07835774081
بغداد / العرضان

٣٣٣,٨٢٣٢
م ٤٣٩ جرجيس، ريم فيصل.
مائة عام من السياسة النفطية في العراق.
ريم فيصل جرجيس، ط١ ، بغداد: دار الرواق، ٢٠٢٤
(١٨٨) ص ؛ (١٤ × ٢١) سم.
١- البترول - اقتصاديات - ٢ - العراق - الاحوال الاقتصادية أ - العنوان
٢٠٢٤/٢٦٧٨

دار ومكتبة الرواق

مركز رواق بغداد للسياسة العامة

عنوان الكتاب: مائة عام من السياسات النفطية في العراق

تأليف: ريم فيصل جرجيس

تدقيق لغوي : الدكتور ضياء حسين

الطبعة الأولى : 2024

ISBN: 978-9922-8930-2-0
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (2678) لسنة 2024

جميع الحقوق محفوظة لدار ومكتبة الرواق
يمنع نسخ أو أستعمال الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو أية وسيلة نشر أخرى من دون إذن خطي من الناشر

Legal Note:
Publishing this material has been funded by Rewaq Baghdad Center of Public Policy; however the views expressed in this document do not reect the Center's offcial policies nor its opinions.

المحتويات

تقديم ٧
المقدمة ١٥

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي

المبحث الأول: ماهية السلوك السياسي الخارجي ٢٠
المطلب الأول: مفهوم السلوك السياسي..... ٢٠
المطلب الثاني: السلوك السياسي الخارجي والمفاهيم المقاربة له ٣٠
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي ٤٠
المطلب الأول: عوامل سياسية ٤٠
المطلب الثاني: عوامل اقتصادية ٤٨
المطلب الثالث: عوامل البيئة النفسية والاجتماعية..... ٥٥

الفصل الثاني

السياسات النفطية وانعكاسها على السلوك السياسي الخارجي العراقي

المبحث الأول: تطور السياسات النفطية في العراق ٦٤
بين عامي (١٩٢١–٢٠٠٣)..... ٦٤
المطلب الأول: العهد الملكي ٦٤
المطلب الثاني: العهد الجمهوري بين عامي (١٩٥٨ – ١٩٨٠) ٧١
المطلب الثالث: دور النفط في مرحلة حرب الخليج الأولى والثانية بين عامي (١٩٨٠ ٢٠٠٣) ٨٠
المبحث الثاني: واقع السياسة النفطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣..... ٨٨
المطلب الأول: الواقع السياسي العراقي وأثره في السياسة النفطية ٨٨
المطلب الثاني: الصناعة النفطية العراقية..... ١٠٠
المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي العراقي ١١٠

الفصل الثالث

محددات السلوك السياسي الخارجي العراقي

في المجال النفطي وأبعاده المستقبلية

المبحث الأول: المحددات المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي العراقي..... ١١٨
المطلب الأول: المحددات الداخلية ١١٨
المطلب الثاني: المحددات الخارجية ١٣٢
المبحث الثاني: مستقبل السلوك السياسي الخارجي العراقي في المجال النفطي .. ١٤٦
الخاتمة ١٦١
الاستنتاجات ١٦٥
المصادر ١٦٧

تقديم

اختيار موفق ومصيب لعنوان «مائة عام من السياسات النفطية في العراق»، لكتاب متميز يعرض بدقة الجهود المبذولة لدراسة السياسات الداخلية والخارجية، وتفاصيل مهمة تتعلق ببحث واقع أهم مصدر اقتصادي للدولة العراقية ومستقبله، منذ تأسيسها ولحد اليوم، ألا وهو النفط.

الكتاب متميز بين الكتب التي ربطت بين السياسة الداخلية والخارجية والاقتصاد وتأثيراتها على القرارات والسياسات النفطية في العراق منذ ثلاثينيات القرن الماضي ولحد اليوم. ويبحث دور الدبلوماسية في السياسات النفطية، ودور النفط في الدبلوماسية العراقية، وجهود التكامل بينهما؛ لتحقيق مصالح العراق وإكسابه موقعًا دوليًا مؤثرًا بين دول العالم والدول المنتجة للنفط على وجه الخصوص.

نجحت مؤلفة الكتاب الدكتورة ريم فيصل جرجيس في الغور بأعماق تاريخ النفط وجهود التنقيب وعمليات الاستخراج والتصدير، وبالتالي اعتماده كمصدر أكبر لخلق اقتصاد عراقي بين الدول النامية، والذي كان قاب قوسين أو أدنى من التحول إلى اقتصاد بين اقتصادات الدول المتقدمة، لولا قرارات سياسية عديدة تسببت في صراعات وحروب ثم حصار جفف ثروات العراق المالية، ونال من البنى التحتية للقطاع النفطي. اعتمدت المؤلفة على ما يقارب (٢٠٠) مصدر وبحث، وإصدار عربي وأجنبي، لإنجاز بحثها المتميز بأسلوب أكاديمي وتحليلي جريء مكّنها من الخوض بنجاح في حقائق أهم حقل اقتصادي وسياسي، بقي وسيبقى الأهم في حاضر العراق ومستقبله.

تطرقت المؤلفة إلى واقع الصناعة النفطية العراقية بما يشمل عمليات التنقيب والاستخراج والحقول النفطية والاحتياطي المؤكد الذي يضع العراق بالمرتبة الثانية

بين دول أوبك، وقد يتبوأ المرتبة الأولى في السنوات القليلة القادمة؛ وذلك لوجود كثير من المكامن النفطية التي لم تدرس وتكتشف، خاصة مع تطور أساليب المسح الجيولوجي والتشخيص والتنقيب بتوفر التقنيات المتطورة. وبحثت أيضًا بشيء من التفصيل ما يتعلق بالحقول النفطية المشتركة، وكذلك الحقول الحدودية التي يمتلكها العراق، والتي عُدّت حقولًا نفطية مشتركة تُستغل وتُستخرج ثرواتها من جانب دول الجوار. وتطرقت إلى أهم العقبات التي تواجه القطاع النفطي، وفي مقدمتها عدم الاتفاق على قانون النفط والغاز رغم مرور سنوات على الشروع بمناقشته، هذا القانون الذي يزيل عقبات كثيرة، ويجد حلولًا للمشاكل التشريعية والقانونية والعملية التي تعترض توجيهًا أكبر للاستثمارات إلى القطاع النفطي. وأشارت إلى جولات التراخيص التي نتج عن بعضها تطوير الحقول القديمة، واستكشاف حقول جديدة أسهمت في زيادة الاحتياطي والإنتاج النفطي.

وتؤكد المؤلفة على نقطة جوهرية بأن اعتماد العراق على تصدير غالبية إنتاجه النفطي من حقول البصرة، والتي تصدر من طريق مضيق هرمز، يدلل على أن هناك اعتمادًا كبيرًا للعراق على حسن علاقاته مع الكويت وإيران، ويتطلب توفير البدائل التي يمكن استخدامها عند الحاجة، كما يفرض تغيرًا في السلوك السياسي الخارجي العراقي.

وتشير المؤلفة إلى أهمية الاستعانة بتجارب كثير من دول العالم، التي اتجهت إلى الأخذ بسياسة إنشاء صناديق سيادية تُوجه إليها الفوائض المالية من الموارد النفطية لاستثمارها خارجيًا.

وتؤكد على أن العراق بحاجة إلى إصلاح البنية القانونية في المجال النفطي عبر تشريع قانون النفط والغاز، الذي يحقق العدالة في توزيع العوائد النفطية بين المركز والإقليم والمحافظات المنتجة، ويوحد سلطة استخراج هذه الثروة وتصديرها. وتتطرق الكاتبة إلى الدور المهم للإعلام الداخلي والخارجي في عملية الاتصال ونقل المفاهيم بقصد الإقناع بأهداف السياسات الاقتصادية وما يمكن أن تحققه من أهداف مرحلية واستراتيجية.

الكتاب يتحدث عن السلوك السياسي الخارجي للدولة، الذي يعد واحدًا من المواضيع المهمة والجديرة بالدراسة؛ لما له من تأثير في تحقيق الدولة لمصالحها الوطنية،

فالسلوك السياسي الخارجي هو انعكاس لإمكانية الدولة في استغلال مواردها المادية والمعنوية لتحقيق مصالح أفرادها، والمصلحة الوطنية العامة.

ويؤكد الكتاب على أهمية استغلال الإمكانات الاقتصادية، في التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى، الذي أضحى اليوم الشغل الشاغل لدول العالم، إذ إن الدول الغنية بمواردها وثرواتها الطبيعية ومصادر الطاقة يمكن أن تؤثر في قرار الدول المتقدمة لتقف إلى جانبها لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، وإن الاستثمار الوطني للموارد الطبيعية يدعم حركة صناع القرار، ويعزز سلوكهم في البيئة الدولية.

يتحدث الكتاب عن تاريخ استثمار النفط في العراق الذي شهد تنافسًا قويًا بين الدول الغربية، وتحول إلى صراع دولي للسيطرة على النفط العراقي، ولعب الصراع دورًا بارزًا في العلاقات الدولية، وأصبحت الثروات النفطية أساسًا لصراع المصالح والمطامع الاستعمارية منذ تأسيس الدولة العراقية، ذلك الصراع الذي لم ينتهِ لحد اليوم، مما خلق عوامل عديدة أثرت سلبًا على استثمار النفط العراقي، وعرقل تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي والمالي؛ وذلك بسبب هيمنة الشركات الاحتكارية الأجنبية على السياسة النفطية، وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي عاشه العراق في مراحل عديدة من تاريخه. ويشير الكتاب إلى الاختلاف الجذري في السلوك السياسي الخارجي العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية حتى اليوم، ويتتبع التطور التاريخي للسياسات النفطية في العراق وضمن فترات زمنية محددة، إضافة إلى دراسة أهم الأحداث التي أثرت على رسم السياسة الخارجية في العراق، فضلًا عن دراسة واقع السياسة النفطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣. ويتحدث الكتاب عن تعديل العراق في العام ١٩٥٢ لاتفاقية مع الشركات النفطية وتوقيع اتفاقية جديدة تضمنت مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة بين الطرفين وإعطاء العراق (٥٠٪) من الإنتاج الصافي، وذلك أدى لزيادة الإنتاج وعوائد العراق من النفط، وكان ذلك بداية الدور الريعي للاقتصاد العراقي.

ويشير الكتاب إلى مرحلة الحرب العراقية الإيرانية، التي شهدت سنواتها تراجع إنتاج النفط العراقي بعد تعرض منشآت الإنتاج والتصدير للتدمير؛ نتيجة القصف الجوي المباشر، فتراجع إنتاجه من ٣ مليون برميل يوميًا إلى مليون برميل يوميًا. وفي العام ١٩٨٦، بدأت وزارة النفط تدريجيًا إضافة طاقات تصديرية جديدة من خلال إضافة المرحلة الثانية للخط العراقي– التركي، ثم المرحلة الأولى للخط العراقي عبر

السعودية لتبلغ الطاقة التصديرية في العام ١٩٨٩ ما يقارب (٣) مليون برميل يوميًا. ويضيف أن هذه الحرب سميت (بحرب البترول الثانية) للدلالة على أهمية العامل النفطي كمحور مهم من محاور هذا الصراع، إقليميًا ودوليًا، إذ خرج العراق بعد الحرب باقتصاد غير متوازن وبديون خارجية هائلة.

ويتطرق الكتاب إلى دور النزاع النفطي في احتلال الكويت، ويشير إلى أنه في (٩ آب ١٩٨٨)، وبعد يوم واحد من انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، قررت الكويت رفع معدل إنتاجها للنفط، مخالفةً بذلك اتفاقات منظمة الأوبك. وبدأت الكويت بمطالبة العراق بالديون المستحقة لها إثر حرب الخليج الأولى، فرفض العراق ذلك، وطالب بإطفائها. ويتبين مما سبق أن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العراقي بسبب الحرب العراقية – الإيرانية، واعتماد العراق على النفط كمصدر رئيس دفع الحكومة العراقية إلى اتخاذ قرار خاطئ، وهو احتلال الكويت، والذي أدى إلى تداعيات خطيرة اقتصاديًا وسياسيًا، داخليًا وإقليميًا ودوليًا.

ثم يتحدث الكتاب عن برنامج «النفط مقابل الغذاء»، وهو أضخم مشروع إنساني في تاريخ الأمم المتحدة، يهدف إلى معالجة مصاعب العقوبات التي فرضت على العراق في أعقاب احتلال الكويت، وقد وفر البرنامج أكثر من (٥٠) مليار دولار كإيرادات إجمالية من بيع النفط العراقي عند تطبيقه بين عامي ١٩٩٦، و٢٠٠٢. ويضيف أن العراق لم يشهد توقيع عقود لتطوير حقوله النفطية، لا في ثمانينيات القرن الماضي بسبب الحرب العراقية الإيرانية، ولا في التسعينيات بسبب حرب الخليج الثانية. وفرض العقوبات على العراق من قبل الأمم المتحدة أدى إلى عزلة شبه تامة للعراق عن العالم الخارجي، ما عدا دخول بعض الشركات الروسية والصينية في محاولات لتطوير بعض الحقول. ثم يتحدث الكتاب بالتفصيل عن واقع السياسة النفطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وهي مرحلة تلت حربًا أسفرت عن تفكك الدولة العراقية وغيابها وتدمير البنية التحتية، مما أثر على تخطيط السياسة النفطية العراقية وتنفيذها. ويشير إلى النزاع المتواصل بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، الذي كان له أثر واضح على السياسة النفطية، بسبب خلاف حول المادة (١١٢) ثانيًا من الدستور العراقي.

ويتحدث الكتاب عن احتياطيات النفط العراقي وتوزيعها الجغرافي، ويشير إلى أن الاحتياطي النفطي المؤكد يبلغ (١١٥) مليار برميل، يمثل (١٤٪) من احتياطي الأوبك، ويؤكد أن الاحتياطي قد يصل إلى (٢١٥) مليار برميل أو أكثر إذا ما تم إجراء عمليات بحث وتنقيب في منطقة الصحراء الغربية الواسعة جدًا، التي تقدر احتياطياتها بقرابة (١٠٠) مليار برميل، وذلك يعني أن الاحتياطيات النفطية في العراق قد تصل وتتجاوز الاحتياطيات المكتشفة في السعودية، التي تعد المنتج الأول في العالم مما يمكن العراق أن يؤدي دورًا رئيسًا في تلبية جزء مهم من متطلبات النفط العالمية؛ نظرًا لما يتمتع به من مزايا، أبرزها أنه يضم ما يقارب (١٢٪) من إجمالي احتياطي النفط العالمي، إضافة إلى انخفاض تكلفة إنتاج النفط العراقي إلى أقل من دولارين للبرميل الواحد.

وما يتعلق بمحددات السلوك السياسي الخارجي العراقي في المجال النفطي وأبعاده المستقبلية يشير الكتاب إلى أن السلوك السياسي الخارجي العراقي واجه كثيرًا من المحددات أمام لعبه دورًا كبيرًا في صياغة توجهات سياسته الخارجية، واستعماله كإحدى أدوات تحقيق المصالح الوطنية، وهذه المحددات تمثلت بالمحددات الداخلية، وشملت الإشكاليات القانونية والدستورية التي ظهرت بعد تطبيق الدستور العراقي الجديد في العام ٢٠٠٥، من خلال نصوص الدستور المتعلقة بالقطاع النفطي التي تنطوي على شيء من الغموض والضبابية، إضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في ظل غياب الثقافة الديمقراطية وانعدام النضج المؤسسي. وكان الوضع الأمني سببًا مباشرًا لانسحاب بعض شركات النفط العالمية من العراق إلى جانب إشكالية توزيع عوائد النفط.

ولعبت المحددات الخارجية دورًا مؤثرًا في السلوك السياسي الخارجي العراقي، إذ تم تبني سياسات كان لها تداعياتها على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي، ويمكن إجمالها بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القطاع النفطي إلى جانب إشكالية الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار، إذ يبلغ طول الحدود الكلية العراقية مع الدول المجاورة قرابة (٣,٦٣١) كيلومترًا. وتنقسم الحقول النفطية الحدودية المشتركة مع دول الجوار إلى نوعين، الأول: حقول مشتركة غير مستثمرة، أما النوع الثاني، فهي حقول يُستخرج النفط منها بكميات متفاوتة من جانب العراق

والدول الأخرى. وتقع الحقول العراقية المشتركة على الشريط الحدودي مع دول الجوار، والتي يبلغ عددها (٢٤) حقلًا نفطيًا مشتركًا مع الكويت وإيران والسعودية وتركيا والأردن.

وعن تصدير النفط يتحدث الكتاب بشيء من التفصيل، إذ تلعب جغرافية العراق دورًا يصعب تجاوزه فيما يتعلق بالمسارات والخيارات المتاحة لتصدير النفط، فبسبب افتقار العراق إلى السواحل البحرية الكافية لتصدير نفطه بالكامل، فهو مضطر للاعتماد، وبشدة على الأنابيب، وتتم معظم الصادرات النفطية عبر الموانئ في الجنوب بقرابة (٧٧٪)، إضافة إلى التصدير عبر تركيا.

يؤكد الكتاب على أن مصادر الطاقة تمثل التحدي الأكبر لهذا القرن، وأن أهم ما يؤثر في سلعة استراتيجية كالنفط هي مجموعة عوامل سياسية واقتصادية، وعوامل أخرى، مثل تأثير الحروب والأزمات والصراعات، والعامل الآخر هو إمكانية وجود بدائل مناسبة اقتصاديًا، وبيئيًا، وأمنيًا، ولصانع القرار السياسي والاستراتيجي في العراق، إذا ما أراد بناء الدولة وتحقيق تطلعات الشعب العراقي في مستقبل أفضل، أن يستفيد من الثروة النفطية، إذ تعدّ هذه الثروة سلاحًا استراتيجيًا، مثلما هي قوة اقتصادية، وعلى أساس استغلالها وحسن إدارتها سيكون السلوك السياسي الخارجي العراقي فاعلًا.

إن عامل النفط، فضلًا عن الثروات الأخرى التي يتمتع بها العراق، كالغاز الطبيعي والمعادن واليورانيوم وغيره، شكل – وما يزال– عنصر استقطاب إقليمي ودولي تجاه العراق. إن امتلاك الموارد الاقتصادية، والقدرة على استغلالها سياسيًا يعزز من إمكانيات العراق في القيام بدور إقليمي ودولي مؤثر، وكل ذلك لا يتحقق من دون وجود أسس علمية مدروسة من قبل الحكومة والبرلمان على حد سواء في بناء قاعدة اقتصادية تقود العراق إلى تحقيق طموحاته على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن أجل استثمار موارد النفط استثمارًا أمثلَ يكون من الطبيعي أن يسعى العراق إلى إقامة علاقات وثيقة مع دول العالم في مجال صناعة النفط والغاز، ويرغب في فتح آفاق التعاون المشترك من طريق توفير احتياجات تلك الدول من النفط الخام، وفقًا لاتفاقيات دولية وبروتوكولات ومذكرات تفاهم، ويحرص على تعزيز تلك العلاقات. وتتوفر للعراق مرونة تسويقية، بفضلها يتمكّن من تحقيق ارتفاع في كميات إنتاج

النفط الخام العراقي، وكذلك تعدد منافذه التصديرية. إن مستقبل العراق ونجاح سياسته الخارجية يتوقف على قدرة الدولة العراقية على تضمين الدستور العراقي بعض النصوص التي تجعل من الحفاظ على الثروة النفطية أمرًا ملزمًا لجميع القوى السياسية الداخلية، ويعتمد هذا النجاح أيضًا على قدرة سياسة الحكومة على الاستفادة من الإنتاج النفطي الهائل وموارده المرتفعة في بناء اقتصاد عراقي قوي وفعال. كل ذلك سيكون عامل قوة ودفع باتجاه دبلوماسية عراقية فاعلة وناجحة، يمكن أن تعزز مكانة العراق إقليميًا ودوليًا.

د. مصطفى البازركان
مستشار في شؤون النفط و مصادر الطاقة

المقدمة

يمثل النفط أهمية كبيرة للعراق؛ لكونه يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، ويسهم بالنسبة الأكبر في تمويل الموازنة العامة للدولة، وبفارق كبير عن بقية القطاعات الأخرى، مثلما هو الحال في الدول الريعية التي تعتمد على مورد واحد، والتي يشار إليها بوصف (الدول ذات الاقتصاد وحيد الجانب).

ويختلف النفط اختلافًا كبيرًا عن بقية السلع الأخرى، فهو يمثل سلعة استراتيجية لا غنى عنها بالنسبة للدول المصدرة؛ لتأثيره في الدخل القومي لها، وكذلك بالنسبة للدول المستوردة؛ لما له من أثر في صناعتها واستهلاكها، إذ لا يوجد لحد الآن بديل متكامل عن النفط الخام في السوق العالمية، على الرغم من اكتشاف مصادر أخرى للطاقة، كالطاقة النووية، والطاقة الشمسية، والنفط الصخري، وغيرها، فإنها لم تشكل بديلًا تجاريًا قابلًا للاستعمال الواسع، أما لكلفتها العالية التي لا تتيح استغلالها، أو لأسباب أخرى.

وانطلاقًا من الحقيقة السابقة، فإن الدول المنتجة للنفط يجب عليها استغلال هذا المورد في سياستها الخارجية؛ لتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى وتحقيق مصالحها الوطنية، كما تفعل الدول الغربية في مجال السلع الاستراتيجية، كالقمح وغيره.

استطاع العراق في العقود الماضية بناء صناعة نفطية متقدمة في مجال الاستخراج، والتكرير، والنقل، والتسويق، لكن ظروف الحروب المتلاحقة، والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في التسعينيات من القرن الماضي جعل العراق بحاجة إلى إعادة بناء هذه الصناعة وتطويرها، وإنَّه يفرض على صانع القرار المبادرة إلى استعمال النفط في مجال السلوك السياسي الخارجي.

وتنبع أهمية الموضوع من أهمية الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد العراقي، بوصفه السلعة الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الدخل القومي للعراق من جهة، وكذلك أهمية النفط في الاقتصاد العالمي، وحاجة العراق الماسة لتوظيف هذه السلعة في سلوكه السياسي الخارجي بهدف تحقيق المصلحة الوطنية العليا للعراق من جهة أخرى.

ويهدف المؤلف إلى بيان أهمية النفط، كسلعة استراتيجية في الاقتصاد العراقي، والإمكانيات المتوفرة للعراق في هذا المجال، من طريق بيان طبيعة الحقول النفطية، وكميات النفط المستخرج، وحجم الاحتياطي، كمقدمة لبحث إمكانية استغلال هذه السلعة في السلوك السياسي الخارجي العراقي، والمعوقات التي تحول دون ذلك، مع قراءة مستقبل الإمكانيات العراقية في هذا المجال.

وتتمثل الإشكالية في حقيقة أن العراق يمتلك إمكانيات كبيرة في مجال الثروة النفطية، بوصفه من كبار المنتجين، وأنه يمثل ثاني أكبر احتياطي مؤكد في العالم بعد المملكة العربية السعودية، ولكن العراق لم يستطع توظيف هذه الإمكانيات في مجال سلوكه السياسي الخارجي توظيفًا ملائمًا، وهذا يطرح تساؤلات، أهمها:

١. ما أثر المتغير النفطي في السلوك السياسي الخارجي العراقي؟
٢. ما أهم المؤثرات التي تمنع استعمال النفط في السلوك السياسي الخارجي العراقي استعمالًا مؤثرًا؟
٣. ما أهم المحددات التي تواجه السياسة النفطية العراقية؟
٤. ما أهم احتمالات مستقبل أثر المتغير النفطي في السلوك السياسي الخارجي العراقي؟

ويفترض المؤلف أن صانع القرار السياسي العراقي لم يستطع توظيف المتغير النفطي في السلوك السياسي الخارجي العراقي، رغم توفر الإمكانيات النفطية الكبيرة، ويعود ذلك إلى وجود جملة من المشكلات السياسية والاقتصادية، التي حدّت من قدرة صانع القرار العراقي على هذا التوظيف، وبذلك تُعُومل مع النفط، كمورد للدخل فقط.

واستعان المؤلف بمناهج متعددة، تمثلت بالمنهج التاريخي الذي تناول أهم الأحداث التي رافقت عملية إنتاج النفط وتصديره. ولوضع توصيف دقيق للواقع

النفطي العراقي، والسياسات التي اتبعتها الحكومات العراقية منذ اكتشافه ولحد الآن، كان لزامًا علينا استعمال المنهج الوصفي في الدراسة، فيما يتعلق بتوصيف الحقول النفطية والموانئ وخطوط الأنابيب. ويأتي منهج التحليل النظمي، كمنهج مستعمل في الدراسة لتحليل واقع النفط العراقي، واكتشاف العناصر الدافعة والمحددة في اتخاذ القرارات السياسية من قبل صانع القرار السياسي، والتي كان للبيئة الداخلية والخارجية دور مهم في رسم قرارات السياسة الخارجية العراقية.